مقدمة

١ ـ في أطروحات البحث

ـ أ ـ

إذا انطلقنا من تأمل ذهني في مركبات بسيطة لأمثلة محسوسة في عملية البناء والتعمير، نجد أن بناء بيت، أي بيت، يستلزم بالضرورة مواد متنوعة ومتكاملة ووسائل وأدوات عمل. . ومهما استغنينا عن الحاجي والتحسيني اكتفاءً بالضروري، فإنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يقوم بمادة واحدة ضرورية، بل من ضروريات متعددة. وقلَّ مثل هذا في مركبات أكثر تعقيداً كوظائف أعضاء الإنسان نفسه الظاهرة والباطنة وعملها المختلف والمتعدد، المتوحد في الذات القائم بها في سياق من التكامل والانسجام. وبشيء من التجريد نجده المنطق الذي يحكم أيضاً «شبكة العلاقات الاجتماعية» و«نظام الثقافة» والمعرفة عموما.

إنها إحدى السنن الكبرى وأحد النواميس العظمى الموجهة لحياة ووظائف الأشياء والأفكار، بحيث لا يدرك عملها الجزئي الحقيقي تمام الإدراك إلا من خلال إسهامها في البناء الكلي العام. وإن نظام المعرفة والثقافة لدى الإنسان هو اطراد لهذا الناموس والسنن الكوني. والفكر مادة هذه المعرفة والثقافة وأداة إنتاجهما وهو من المركبات التي تحتاج إلى مواد متنوعة ومتكاملة، وإلى إدراك وظيفته الكلية العامة المساعدة على تحديد

وظائفه الجزئية والخاصة. أما عندما يفتقد الفكر القدرة على الإحاطة بقضاياه الكلية والعامة، فإنه من غير شك يرتد منكفئاً ليجعل من عالمه الخاص عالماً كلياً وعاماً، فيحيط نفسه بسياج من المعارف، ويطوق ذاته بنظام من الأحكام تسهم مع مر الوقت في عزله وتحييده عن أية مشاركة فاعلة، هذا إن لم يتحول في حالة غلوّ تضخيمية للذات إلى عامل إعاقة وتعطيل لعملية البناء نفسها. والناظر إلى الساحة الفكرية المعاصرة يبصر بوضوح ظاهرة «الجزر الفكرية» المنعزلة والتي لا يكاد يجمع بينها جامع على كثرة الجوامع بينها، والتي قد لا تبدو للناظرين إليها لكثرة ما غشي تلك الجزر من حجب كثيفة، سواء تلك التي حاصرت بها نفسها عن وعي وقصد، وإما عن سوء فهم وتأويل بسبب العزلة والانفصال. ثم إن المعالجة الجزئية لقضايا ومشكلات الأمة الكلية والجماعية، لا يمكنها مع ما يمكن أن تنطوي عليه من إيجابيات، أن تقدم حلولاً بحجم تلك المشكلات المطروحة وبالتالي لا تسهم الإسهام المطلوب في التغيير والبناء. فلا تقدم إلا حلولاً جزئية لا تلبث مهما صمدت أن يطويها ويلفها ذلك الكل المنهار في منظومته من جديد.

- ب -

يمارس الفكر المعاصر في عمومه، آفة من أخطر الآفات المدمرة لنشاط العقل وعمله، آفة التقليد لدى كثير من مكوناته واتجاهاته، يمارس التقليد تحت غطاء الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، والتقليد تحت غطاء النهضة والتحديث في الفكر العربي المعاصر. وكلاهما يجسد آفة «التقليد المزدوج» ومظهراً من مظاهر الاستلاب والارتهان الزماني أو المكاني، التاريخي أو المستقبلي، مع قفز على محطة حاسمة هي محطة الواقع الراهن ومقتضياته ومتطلباته..

ولعل من الواجبات العاجلة أمام هذا الفكر أن يعمل على إزاحة هذه الأغطية عن الفكرين معاً، وضبط عمليات الاجتهاد والتجديد والنهضة والتحديث.. انطلاقاً من تشخيصات واقعية راهنة تضرب بجذورها في إطار

مرجعي وبفروعها في أفق مستقبلي وفق معالم كليّة واضحة، متوسلاً في ذلك كله بمعالم منهجية واضحة أيضاً في كلياتها وغاياتها، فتكون هذه الوحدة المرجعية والمنهجية من أهم الأسس والمرتكزات الموجهة والمحددة لمعالم العمل الاجتهادي والتجديدي التاريخي والراهن والمستقبلي. ذلك أن ولوج فضاء الماضي أو المستقبل بطرائق لا عد لها ولا حصر، ما بينها من التباعد والتنافر والاختلاف أكثر مما بينها من التقارب والانسجام والوحدة، أمر ينقل أزمة الحاضر وصراع مختلف مكوناته إلى ساحة الماضي أو المستقبل فيعمل فيها بمبضع التفريق والتجزيئ كما هو حال معظم المعالجات المرصودة لدراسة هذا الجانب أو ذاك. هذا مع ملاحظة أن التقليد التراثي مهما تعددّت مدارسه وتياراته واتُّهم بتعطيل العقل وقتل ملكة التجديد والاجتهاد فإنه بقي في عمومه متحركاً من قلعة الذات ناهلاً بشكل أو بآخر من أصولها ومراجعها الكبرى، بخلاف التقليد الحداثي العلماني المعاصر المتوجه كلياً نحو الغرب، فإنه قطع كل رَحِمٍ مع تلك الأصول والمراجع، وعطَّل كل إبداع تراثي أو عمل عقلي ذاتي. وقد استبعدنا هذا الصنف جملة من ساحة البحث لعدم توافر الأسس المرجعية والمنهجية المشتركة في سبيل أي عمل بنائي تأسيسي.

- جـ -

إن كتاباً نزل إلى العالمين، إلى الناس كافة على امتداد أزمنتهم وأمكنتهم، لا بد وأن يبقى مفتوحاً للأجيال تنهل منه على اختلاف بيئاتها وأزمانها، ولو كان ذلك بأقدار ونسب متفاوتة. والمقدار الذي يبلغه كل جيل هو المطلوب منه شرعاً إذا تم بذل الوسع والجهد وإخلاص النية والقصد. وإن من الأخطاء الكبيرة وبدايات الانحراف في الفهم والاستمداد، أن تعمد مدارس أو فرق واتجاهات إلى محاصرة الوحي بأفهامها، فلا تسمح له بالامتداد إلا بمقدار ما تسمح به عقولها ومداركها، فتحرم بذلك عقولاً أخرى من حظها في الفهم وتصادر حقها في الرأي والاجتهاد، ومن تلك الأخطاء أيضاً إحاطته بقيود وضوابط اجتهادية، وحمل ألفاظه ومعانيه على تخصصات مدرسية معينة بالشكل الذي يحجب الدلالات المنفتحة

والمستوعبة لتلك الألفاظ والمعاني. وما كان لهذا الدين أن يغادر الجزيرة العربية إلى غيرها من العوالم الرحبة ويحقق عالميته الأولى لو سادته هذه الأفهام في صدره الأول. لكن ساده منهج الأخذ والاستمداد العملي المتبصر الذي يأخذ ليتحرك ويترك باب الأخذ مفتوحاً لهدايات الوحي غير المنقطعة.

إنَّ مشكلة إدراك العلاقة بين شمولية وكونية واستيعابية الخطاب الإلٰهي وبين محلية وجزئية الفهم والتنزيل البشري تستوجب إعادة النظر في جملة من المفاهيم والمصطلحات التي استعملت قديماً وتستعمل حديثاً بأوجه وأشكال مختلفة تصل حد التنافي والتضاد، خاصةً إذا أضفنا إلى ذلك تأثيرات الوافد والدخيل وما أدخله من التشويش والتلبيس على هذه المفاهيم. حيث يقتضي الأمر التركيز من جهة على إبراز الجانب الشرعي الذي غالباً ما كان يدمج في إصلاحات المدارس وتحديداتها وضوابطها وما لذلك من تأثير على الاستعمالات المتأخرة، بل على مناهج التكوين والتربية في الأمة وعلى نظام الثقافة والمعرفة فيها. ثم التركيز من جهة أخرى على ضبط المفاهيم الوافدة، بتحديد درجة النفع أو الضرر فيها وبتتبع مآلاتها وآثارها.

ـ د ـ

يلحق بما تقدم أن التركيز في المسألة العلمية على معيار «الأمة» كإطار عام لا على معيار «النخبة»، من شأنه أن يحدث انقلابات نوعية في العمل الإصلاحي والتغييري في الأمة التي صودرت كثير من صلاحياتها في المشاركة بعد أن سحب المفهوم نفسه أو كاد من التداول والاستعمال، وحتى في حال استعماله ففي إطار أجوف لا مضمون له. لقد ساهمت في هذا التحييد والعزل للأمة عن المشاركة الجماعية نخب تداولت على سدة الفكر والحكم، بعضها جعل من نفسه وصياً على الدين، وبعضها جعل من نفسه وصياً على الدولة، وثالث جعل من نفسه وصياً على الفكر والثقافة. لهذا كانت عمليات التجديد والاجتهاد والنهضة والتحديث إنما تتم في إطار النخبة نفسها، دون أن تطال قاعدة التغيير الحقيقية الأمة. الأمة باعتبارها

وريثة بقايا معالم النبوة في العصمة والشهادة والخيرية والوسطية... وخاصة آلية الإجماع فيها وإسنادها لأشكال الاجتهاد الجماعي لدى النخبة نفسها.

إن أمة لا ينتشر الوعي والعلم في أوساطها وأطرافها ولا تستشعر واجباتها ومسؤولياتها الجماعية في العمل التغييري. لا تستطيع بحال من الأحوال استجماع أمرها لنهضة شاملة. بل إن علوماً بكاملها تبلورت ونشأت في تشريعاتها وتقنياتها على أسس ونوازل فردية أكثر منها جماعية وذلك للجفاء الذي حصل بين المؤسستين العلمية «الشعبية»، والسياسية «الرسمية» التي اتخذت لها في الغالب مراجع علمية «تشرع» لها ولأعمالها. فارتبط الاجتهاد بصورة الفرد المسلم أكثر منه بصورة المجتمع المسلم ونظامه. وانعكس هذا حتى على مفاهيم ومناهج وبرامج الحركات الإصلاحية والتغييرية نفسها من حيث جزئية وشمولية أعمالها الإصلاحية.

وأخطر من هذا أنَّ المنطق الفردي في التفكير طال حتى مناهج الاستمداد من نصوص الوحي نفسها، فلا يكاد ينظر فيها إلا باعتبارها تشريعات للفرد وحالاته الخاصة وأحكاماً مباشرة في ذلك، مع إغفال كبير للتأسيس والتنظير الجماعي الاجتماعي ومقاصده والتعليل المرافق له وما إلى ذلك. ثم إن الوقوف على نماذج عملية من تجارب الإصلاح والنهضة في الحقلين الفكريين معاً وتشخيصاتها لعلل وأدواء الأمة ومقترحاتها العلاجية تسمح بالوقوف على كثير من الثغرات المرجعية والمنهجية في طرق الاستمداد والتكييف، أو في أشكال من التجاوز والاغتراب كانت قائمة بذات الحركات التي جردت نفسها للإصلاح والنهضة والتغيير.

- هـ -

تذهب معاجم اللغة إلى أن المراد بالنهج والمنهج والمنهاج، الوضوح والبيان والاستقامة.. سواء تعلق ذلك بالأمور الحسية كوضوح وبيان الطريق، أو المعنوية كقولهم: نهج لي الأمر إذا وضح واستبان.

لكن ليس كل منهج موصل حتماً إلى معرفة صحيحة حقة ويقينية..

حساً ومعنًى. وضمن المعاجم نفسها نجد من معاني مادة (نهج) التعب والعياء والانقطاع.. بحيث يمكن تركيب معنى يعكس معاناة الباحث الحقيقية في سعيه وطلبه، وهو كون المنهج «سير في مسلك وطريق مع ما يكتنفه من تعب وعياء من أجل التوضيح والبيان».

وليس الغرض هاهنا بسط تعاريف اصطلاحية لمعنى المنهج المتعددة بتعدد قطاعات المعرفة المشتغلة فيها، بل المراد تعيين ضابط كلي للعمل المنهجي الذي يصدر عنه الباحث وتتفرع فيه وعنه المناهج، المنهجية الكلية العامة المؤطرة والمستوعبة لكل الأبعاد العملية والنظرية. سواء أتعلَّق الأمر في المناهج المتفرعة عنها بطرائق وآلات ووسائل وقواعد بحث صرفة، أم تعلَّق بمفاهيم وتصورات وفلسفات وسياسات ثقافية. فالكل يخضع لهذا الإطار المرجعي المنهجي الكبير، الذي ينبغي الرد والرجوع إليه من أجل الفهم الشامل والمستوعب أيضاً. ولا تشذ عن هذا في ظرفنا الراهن خاصة حتى مناهج العلوم الكونية والطبيعية والتجريبية التقنية.. التي سلبت عنها أو كادت التوظيفات النفعية، قيمها الذاتية الحيادية. ونجد في هذا تعبيرات كثيرة حاول أصحابها رد مناهج العلوم إلى أصل كلي واحد قائم إما على «الاستقراء» أو «الاستنباط» أو مرتبط موضوعياً «بالتحليل والتركيب»، وإمَّا على «وحدة العقل الإنساني» أو «الكون الطبيعي» أو «وحدة الحضارة وأصولها الثقافية».. أو غير ذلك من الأصول المرجعية. فلا تختلف وحدة المنهجية عن وحدة المرجعية في شيء بل هي امتداد لها وتعبير عنها ووسائل لمعرفتها وتنزيلها، فهي ملازمة لها لزوم الظل لصاحبه في معالجة القضايا المحلية أو الخارجية.

والمنهجية الإسلامية تقوم على أصل محور وقطب جاذب، هو التوحيد. بدلالاته المختلفة وامتداداته المتشعبة والمستوعبة التي شكلت قوام الأمة في تجربتها التاريخية، ورصيدها الضامن لوحدتها واستمرارها والمميز لها عن باقي التجارب الأخرى التي كانت تتحدد طبقاً لمعطيات الواقع أو لمقررات العقل، والتي كان فيها من الانقطاع أكثر مما فيها من الاستمرار. وهذا واضح مثلاً في الأنساق المعرفية والفلسفات التي تحكمت في مسار

التجربة الغربية إذا أمعنا النظر في المرحلة اليونانية وعطائها الفلسفي، والعصور الوسطى وسيادة منطق الكنيسة، وعصر النهضة وفلسفة الأنوار، ثم المرحلة الأخيرة (البنيوية، التفكيكية، الحداثة، ما بعد الحداثة، العلمانية الشاملة، العولمة..). وقد كان من هواجس هذا العمل أن يبلور النظر في أسس مرجعية ومنهجية واحدة وموحدة للخلاف والتعدد ووجهات النظر بما يحقق تراكمها البنائي لا ذاك القائم على النفي والتضاد.

كانت هذه أطروحات البحث التي تمت معالجتها بتفصيل في عناوين رئيسة بارزة، أو مضامين نصية تخدم الغرض نفسه، وعُبِّر عنها بـ (أطروحات) لكونها أعمق وأشمل وأوسع من موضوعات البحث نفسها، تلك الموضوعات التي هي «وجهة نظر» وبحث ومعاناة إزاء تلك الأطروحات.

٢ ـ في موضوعات البحث

قسمت هذا العمل جملة إلى أربعة أبواب.

الباب **الأول**: خُصص لمفهوم الاجتهاد على أنه مفهوم أول ورئيس بالنسبة للمفاهيم المحورية الموجهة في الفكر الإسلامي. الاجتهاد باعتباره حركة علمية وتربوية لمجتمع بكامله، قائمة على أساس التعليم والتعلم. وقد بينت معانيه اللغوية والشرعية والاصطلاحية وتناولت علاقته بالرأي، ومقتضياته المرجعية الأصولية، وجدل الائتلاف والاختلاف حول شروطه المنهجية. هذا مع التركيز على آثاره في الأمة ونظمها الفكرية والتربوية والاجتماعية انتشاراً وانحساراً.

الباب **الثاني**: خُصص لمفاهيم التجديد والتقليد والاتباع وأشكال علاقتها بالاجتهاد. التجديد الذي لا يكاد يختلف عن الاجتهاد في شيء.. والتقليد الذي يكاد يكون نقيضهما، والاتباع بديل التقليد في الاصطلاح الشرعي واستعمال الصدر الأول. ولبيان ذلك تناولت الأسس المرجعية والمنهجية للتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر وتعدد مرجعياته في الفهم والاستعمال، كما تناولت مفهومي التقليد والاتباع وأوجه التقابل والتكامل مع

الاجتهاد، مركزاً على الأبعاد التربوية والتكوينية في الأمة التي كانت آفة التقليد أهم عامل في انحسارها وفي عطالة العقل المسلم قروناً من الزمان.

الباب **الثالث**: خُصص للمفاهيم الناظمة والمستوعبة للحقلين معاً العربي والإسلامي، المتحققة بشرطي الأصالة والمعاصرة، أو التراث والتجديد.. وغيرها مما درج الفكر المعاصر على اعتبارها نقائض ومتقابلات. تحدثت في هذا الباب عن مفهوم الأمة ككيان تاريخي ناظم لحركات الاجتهاد والتجديد والإصلاح والنهضة. وعن إجماعها الشرعي ودلالته التاريخية والواقعية وضرورات إفادة الفكر الراهن من ذلك كله. كما تحدثت عن مفهوم المرجعية على أنها أرضية ثابتة للعمل النهضوي، تنغلق على أسس قطعية ومحكمة من الشرع والعقل والواقع، وتنفتح من خلال ظنيات ومتغيرات تلك الأسس نفسها. كذلك تناولت مفهوم **العالمية** على أنه مجال كوني للعمل التغييري والدعوي، ومنهجية للاستيعاب والدمج والتجاوز، وتناول الدلالة الشرعية والتاريخية للمفهوم كما تناولت علاقته بالخصوصية والمحلية.

أما الباب **الرابع** والأخير: ففيه رَصْد لنماذج عملية من حركات الإصلاح والنهضة، بدراسة مرجعياتها ومناهجها في الإصلاح والتغيير وعوامل الانهيار والانحسار فيها. تم التمهيد له بحديث عن نظام الثقافة عموماً وعلاقته بالتغيير.

وقد تناولت في هذا الباب أهم الخطابات التغييرية السائدة في الفكر القومي العربي في سياق من التقويم والمراجعة الداخلية، وبعض التعقبات الخارجية، والفكر العلماني العربي بتوضيح مظاهر الالتباس والغموض اللغوية والمفهومية فيه، والتعقبات النقدية من داخله وخارجه أيضاً.

وتناولت أهم الخطابات الإصلاحية والتغييرية في الفكر الإسلامي من خلال تحديدات وتشخيصات مختلفة لعوامل الانهيار التاريخية في الأمة ومقترحات علاجية تقويمية لها، كما حاولت تحديد عوامل الانحسار والفشل في تجارب ومناهج الإصلاح والتغيير نفسها. وممَّا تضمَّنه هذا الباب محاولة

تركيبية لأهم القضايا التي يحتاج الفكر المعاصر أن تعمل فيه جنباً إلى جنب يستمد بعضها من بعض ويؤطر بعضها بعضاً: التأطير العقدي للفكر والعمل ضبطاً لهما وتوجيهاً لمسارهما عن طريق وصلهما الدائم بالمقوم العقدي، تجاه الوسطية وخط الاعتدال درءاً لمفاسد الغلوّ والانحراف والواقعية وفقه التنزيل تجنباً للأفهام المجردة والتنزيلات غير المتحققة بمقاصدها وأغراضها الشرعية.

٣ ـ في منهجية البحث

اعتمد هذا العمل على مجموعة من الخطوات المنهجية يمكن اختزالها في ثلاثة أسس منهجية كالتالي:

١ ـ أساس منهجي تحليلي تاريخي مقارن: يقوم بدراسة المادة العلمية ومقارنتها في سياقها التاريخي أو المعاصر، استثماراً لمعطياتها واستخلاصاً لنتائجها وعبرها.

٢ ـ أساس منهجي نقدي: يقوم بالنقد والتقويم والتتبع والاستدراك والملاحظة..

٣ ـ أساس منهجي وصفي تقريري: لظواهر ومعطيات معينة كما هي، أو لنصوص مندرجة في سياق البحث وأغراضه، تعبر عنه بمضامينها أو بنصها كما هي أيضاً، وغالباً ما ترد في سياق سجال نصوصي داخلي.

يضاف إلى هذا، خطوات إجرائية أخرى اعتُمدت في البحث أذكر من ذلك:

أ: ـ تحديد مسطرة دقيقة تقوم على أساس التتبع والاستقراء الجزئي أو الكامل فيما يخص المصطلحات والمفاهيم المدروسة، تبتدئ لغوياً بالنظر في معاجم اللغة المختلفة. ثم شرعياً بالنظر في مواطن وسياقات الورود في القرآن والحديث مع الاستعانة بالتفاسير والشروح المختلفة. ثم اصطلاحياً بالنظر في التعريفات المدرسية والعلمية المتأخرة على الاستعمال الشرعي.. انتهاء إلى الاستعمال المعاصر وتضميناته المختلفة.

ب: ـ اعتماد أعمال معاصرة منتمية إلى الحقلين العربي والإسلامي متحققة بشرط المرجعية والمنهجية، أرضية للعمل والبناء والتأسيس عليها. خاصة تلك المكتملة في بنائها ومشروعها وتصورها ومناهجها. إذ ليس المطلوب دائماً الرجوع إلى «درجة الصفر» في كل عمل بنائي، والتي غالباً ما تفضي إلى اجترار وتكرار يكرس عملية الدوران المحلي للثقافة، أو ما يعبر عنه بعضهم بـ «حركة الاعتماد» بدل «حركة النقلة»، هذا دون أن يكون اعتماد عمل ما في مكان ما على مقتضى معين، مانعاً من نقده في مكان آخر على مقتضى آخر. ولهذا لم أجد حرجاً في أن آخذ من الشخص في مكان وانتقده في مكان آخر. ولم أكتف بتتبع هذه الأعمال من أصولها المدونة فقط، بل وأيضاً باستخلاص آخر مواقف أصحابها من خلال حوارات ومناقشات في لقاءات متعددة. كما أن التشديدات والتسويدات التأكيدية والتوضيحية في النصوص المحصورة إن لم تكن لصاحب النص فهي من الباحث، وهو الغالب عليها.

جـ: ـ أن الارتباط بمرحلة الفكر المعاصر لا يعني التقيد بالعطاء الزمني لهذه المرحلة فقط. وإنما حاول هذا العمل أن يجعل من الفكر المعاصر، بيت القصيد الذي **منه** ينطلق النقد والتقويم والمراجعة، و**إليه** تعود ثمار وقطوف وجنايا ذلك كله. فكان الغرض أن يكون المستفيد الأول من هذا العمل لأنه المسؤول الأول عن نجاحه أو فشله. ولهذا أيضاً قدم هذا العمل بين يديه ما استطاع من عناصر الوحدة والقوة والتعاون والتكامل، خاصة تلك الكامنة فيه والمستفادة من تجربته التاريخية، في شكل أسس مرجعية ومنهجية، وفي شكل مفاهيم حاضنة ومستوعبة، وفي شكل تجارب واضحة فيها معالم السقوط وأسباب النجاح.